استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء*

جميلة علاق *

الملخص

لعل إدراك الغرب للاهمية الإستراتيجية للساحل ليس امرا مستحدثا ، إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي لعقدة اللاامن الغربي ، ففي الوقت الذي اتجهت فيه الو م ا نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية والمنطقة تحديدا ، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي او لبس عباءة الاتحاد الاوربي بحثا عن الشرعية والمسوغات الرسميةوالشعبية لدعمالتدخل ، في ظل المزاحمة الصينية ومصالح القوى النامية هنا وهناك

الكلمات المفتاحية : الفضاء الجيوستراتيجي للساحل ، التوجه الامريكي ، المقاربة الفرنسية ، القوة الناعمة الصينية ، الانتشار.

Résumé

C’est nécessaire de comprendre que l’importance stratégique du sahel à l’ouest n’est pas récente, mais ce qui est nouveau c’est le complexe sécuritaire des deux espaces géostratégiques, au moment où les Etats Unis imposent une approche de nouvelle diffusion en Afrique et au sahel. Par ailleurs la France reste perturbée par rapport à sa politique étrangère liée à l’histoire *France-Afrique* et la voie européenne. Et tout se passe dans une puissante concurrence chinoise et d’autres puissances développées.

Mots clés : L'espace Géostratégique Sahélien, Concurrence Américaine, L'approche Française, L'émergence Des Intérêts Chinois.

Summary

It is necessary to understand that the strategic importance of the Sahel region, to the West, is not a recent issue. But, the novelty lies in the security complex of the two geostrategic spaces. On the one hand, the United states enforces an approach of new spread in Africa and the Sahel region. On the other hand, France is indecisive about its foreign policy, whether to abide to its historical franco-africa policy or to allow the European way. All this happened under a powerful competition of hina and other emerging powers.

Key words: Sahel, American Strategy, French Approach, Chinese Soft Power, Spread.

* أستاذة مساعدة قسم –أ- كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة3

مقدمة

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الاحمر شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا ، شاملا دول:السودان ، والنيجر ، وتشاد ، ومالي ، وموريتانيا ،والسنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ،ونيجيريا وجزر الراس الاخضر والصحراء الجزائرية جنوبا[1] ، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء" ،وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصائصه.

وبالنظر للمعضلات الجيوامنية ، والتحديات متعددة الابعاد التي باتت تشهدها المنطقة ، جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الامن على عدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي ، وبغرض الوقوف على حقيقة المعضلة الامنية في الساحل ، نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم وإدراك الإشكاليات الامنية والاستراتيجية المرتبطة بالمنطقة دون تفكيك شبكة التنافس التي جعلت منها حلبة صراع بين القوى التقليدية والنامية الحديثة ؟

وسنحاول من خلال طرحنا الاتي اختبار الفرضية التالية:

كلما تفاقم حجم التنافس الدولي في الساحل، كلما انعكس ذلك على محدودية ادوار الاطراف المحلية.

وسيتضح في متن البحث لتحليل التساؤل الرئيسي واختبار الفرضية من خلال مجموعة من العناصر تشكل بناء البحث منهجيا بدءا بتقديم قراءة جيوستراتيجية لذات الفضاء الحيوي ، ثم تفكيك شبكة التنافس الدولي التي بات يتنازعها العديد من القوى الدولية ، المتارجحة بين تلك التقليدية واخرى نامية جديدة.

المبحث الاول: الساحل بمنطق الحسابات الجيوستراتيجية

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد ان كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة ،وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي افرزتها ،ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الاطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة ،وقد كان للتحولات التي افرزتها العولمة وتعددية المخاطر ان تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الامنية ، على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي:

1 / هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود ، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا او اثنين في الكيلومتر المربع الواحد ،حيث التمركز السكاني جنوبا ، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا ،ومالي ،والنيجر ،وتشاد[2].

2 / إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية انها إقليم مفرغ ،وجاف وموحش ، إلا انها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل افضل فهي:

- تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات.
- هي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة ،وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة ، امام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية.
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الارض ،وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم ،ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي ، السياسي والاقتصادي[3].

وتشير المعطيات الجيوسياسية إلى ان منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف اشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات.

عرفت شعوب الساحل والصحراء ظاهرة الاستعمار الغربي شانها شان باقي الدوائر الإقليمية (غرب إفريقيا ، وشمال إفريقيا ، والقرن الإفريقي ، ...)وقد وصلت المنافسة بين قوى فرنسا ،وبريطانيا ،وهولندا والبرتغال إلى اشدها من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بهدف الرقابة على اهم طرق الموارد التجارية بالنظر للإجماع الحالي حول اهمية موارد الصحراء[4] ،وكان مؤتمر برلين (*1884-1885*) تعبيرا عن تلك التنافسية واتجاها نحو التقييم والاقلمة في إفريقيا من خلال ثلاثة مسارات[5]:

1/ برنامج منظمة الصحراء (Plans d'organisationdu Sahara) عام *1912* حرره شارل دوفوكول(Charlesdefoucaul) يجد مبرره في تحييد المنطقة من تاثير الحركة السنوسية ،وبناء تنظيم عسكري وإداري يكون رقيبا على الوجود التارقي في الصحراء الوسطى.

2/ الحرص على خلق صحراء فرنسية تمتد شمالا من سانت لويس في السنغال إلى الجنوب الشرقي نحو تبستي في تشاد ، حيث تضم المنطقة إقاليم كلها مستعمرات فرنسية امتدادا جغرافيا لما يفوق *12* مرة مساحة المتروبول فرنسا.

3/ انتهاء بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (l'organisation commune des régions sahariennes)

ومهما اختلفت وجهة هذه المسارات إلا انها كانت سباقة في فهم قوة الصحراء وقدرتها على امتصاص التفاعلات الجيوسياسية والاستراتيجية وكان اكتشافات النفط والغاز منتصفونهاية الخمسينات في جنوب الجزائر والساحل العلامة الفارقة في تاريخ المنطقة ،وبحكم الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها باتت مسرحا سريا للتجارب الحساسة الاوربية (الاسلحة الكيميائية ،والباليستية والتدريبات الجوية)[6]

و مع الاكتشافات الطاقوية باتت المنطقة مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية ، عالمية و اخرى نامية حديثة ، و اضحى البترول و اليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية مع مطلع الالفية ، إذ يزخر هذا الحزام بعديد من الثروات الطبيعية ، فإضافة إلى الملح و الذهب نجد البترول ، والحديد والنحاس و اليورانيوم ، و هي تثير اطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة ، و من شان استراتيجيات الإحاطة و الإحاطة المضادة ان تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسيةالجيواقتصادية و من ثمة الجيوامنية التي تشكل هيكلة الفضاء الساحلي[7] .

و مع دخول موريتانيا ، والنيجر و تشاد ضمن الدول المنتجة للنفط و اكتشاف حوض تاوديني (Bassin de Taoudeni) و ما يحتويه من ثروات معدنية (بترول و يورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليميا و دوليا ، و مع ان اليورانيوم يمثل *68* % من صادرات النيجر ، و الذهب *70* % من تعاملات مالي الخارجية ، علاوة على قطاع الحديد و النحاس في موريتانيا ، الزنك في بوركينافاسو ، إلا ان الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية ، بالنظر إلى ان اغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي ، والعجز الاقتصادي ، و هشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الامن الإقليمي و العالمي .

مع مطلع الحادي عشر من سبتمبر تحولت المنطقة إلى نقطة العبور المثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمةالمنظمة ،واضحت بتوجه عالمي إلى فضاء استراتيجي لا بديل عنه للمكافحة والتصدي لها ،مما يعني انها صارت ارضية لهندسة السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بذلك من خلال مبادرات اطلقتها فرنسا ،والو م ا والغرب عامة.

المبحثالثاني: الدور الفرنسي بين الوعاء الاوربي وإحياء إرث الكولونيالية

يبدو ان سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا ، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب ،وتدفع الغير لتبني القرار نفسه ،ويفسر هذا التحول في الموقف الاعتبارات والاولويات التالية:

اولا: إحياء إرثها الكولونيالي في القارة ،فقد باتت تنازعها إياه قوى اخرى كالو م ا، والصين ،وإيران.ومثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية

التي شهدت تدخلات فرنسا في كوت ديفوار وتشاد وإفريقيا الوسطى ، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على اهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية.

ثانيا : يفسر الاهتمام الاوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الاحمر ، و بات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الاوروبية ممثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في اوروبا ، و تاتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة *8,7%* من الإنتاج العالمي ، و يغطي هذا *12%* من احتياجات الاتحاد الاوربي[8] ، فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب (موريتانيا ، والنيجر ، و مالي ،) و تشاد حسب دراسات و تقارير الاتحاد الاوربي . **ثالثا:** يمثل الساحل إحدى اهم الشواغل الامنية الاوربية والفرنسية التي ارادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي ان تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية ،ودرء اي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر ،وتشاد ،وبوركينافاسو وموريتانيا) وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي **جون ايف لودريان** بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي املت على بلاده التدخل ،والامر يتعلق بتهديد "إقامة دولة إرهابية على ابواب اوربا وفرنسا"، مضيفا ان بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة[9].

وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي ،وجاء في سياقه جملة من الاحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة عين اميناس لتدعم هذا الموقف ، حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا او دول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها ، مما يوفر غطاء شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث اغلبها تحت إشراف فرنسي.

و بالعودة لاصول التوجه الفرنسي نحو الساحل ، و خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية: قواعد عسكرية دائمة ، وتعاون عسكري ، و تدخل عسكري ، تعكس في مجملها استراتيجية واقعية بحتة ، اداتها عسكرية ،وهدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الاتحاد السوفييتي المتعاظم في المنطقة انذاك بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية و الامريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى و هي المصالح الفرنسية البحتة[10] ، لكن هذه المقاربة سرعان ما شهدت تبديلا لها و ليس بديلا عنها على وقع تحولات افرزت الانتقال من السلوك الفرنسي إلى الاوربي ، و إن كان الاخير لم يتملص كلية من ان يكون ذا نكهة فرنسية ، ثم تعاظم الاهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية و الامريكية ؛ إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط انبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو اوربا مرورا بالاراضي النيجرية و الجزائرية ، و من ثمة اضطر الاتحاد الاوربي ان يتبنى خيارات تفرض عليه التاسيس للامن و دعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية ، هذا التحول في زاوية النظر للساحل عبر عنه بعض الدارسين بالتحول من دور الدركي الاحادي الفرنسي إلى دور الإطفائي الاوربي[11] ، الذي لا تزال تشوبه إشكالات جمة نختصر اهمها في التالي :

1/ صعوبة صياغة سياسة خارجية اوربية موحدة امام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الاوربي الذي تتنازعه فرنسا ،والمانيا ، ثم بريطانيا ومن ثمة مساعي اي منهما في قيادة الاتحاد نحو مراده.

2/ يعيش الاتحاد حالة تخبط في النظر للاخر نظرا لغلبة الاعتبارات الاستراتيجية على حساب الاخلاقية في سياساته تجاه إفريقيا او الساحل ، فهو من جهة يدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي ، حيث بات الامن الاوربي يتجاوز حدود تامين اوربا إلى إفريقيا الشمالية ،والوسطى والغربية ، ثم النظر بعين الريبة له وتحميله مسؤولية جحافل الهجرة ، اللاجئين والتطرف والجهادية الإسلامية.

3/ تحاول اوربا جاهدة ان تبقي على مسافة بينها وبين العوالم الاخرى حفاظا على هويتها وتماسكها المجتمعي ،وفي المقابل لن تستطيع الناي عنها كلية لارتباطات التاريخ والجغرافيا والتحولات المجتمعية التي افرزت حركة الربيع

العربي ،وانهيار النظام الليبي وتبعاتها التي وصلت الحصن الاوربي على إبواب اسبانيا واليونان.

وعليه لطالما تبنى الاتحاد الاوربي مقاربة استراتيجية يحكمها "مبدإ المزيد من إجل المزيد"، المزيد من الإصلاحات إو بالاحرى التنازلات يفضي إلى الحظوة بالمزيد من المساعدات ، التي يؤمها مشروع "استراتيجية من إجل الساحل" الذي يركز على معادلة الامن والتنمية في المنطقة كمدخل للإصلاح واستتباب الامنوالسلام في إقاليم تشهد تفككا اجتماعياوانجراحية سياسيةواقتصادية بالغة.

تبلورت هذه الاستراتيجية في *22* سبتمبر *2011* عن جهاز المصالح الاوربية من إجل العمل الخارجي (SEAE) يهدف إلى توحيد السلوك الخارجي الاوربي و جعله منسجما و فعالا حسب ما عبرت عنه الممثلة السامية للشؤون الخارجية و سياسة الامن **كاثرين اشتون**(Catherine Ashton)[12] فحوى هذه الاستراتيجية يقوم على الربط بين الامن و التنمية في حل مشكلات المنطقة ، كما اتجهت بالدرجة الاولى نحو ثلاث دول بعينها هي : النيجر ، ومالي ، و موريتانيا حيث سمتهم بدول قلب الساحل ، هذا و تنصرف إستراتيجية من إجل الساحل في التركيز على إربعة محاور إساسية هي[13] :

المحور الاول: ترقية التنمية ، الحكم الراشد وحل النزاعاتالداخلية ، حيث الهدف حل المشكلات السوسيواقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان في الساحل ومنحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات المتطرفة والإجرام الذي يستثمر في تلك المتغيرات في تعزيز الكيانات المؤسساتية ،وبلورة الحوار الوطني لامتصاص التوترات الاجتماعية ،والسياسية ،والاثنية.

المحور الثاني: ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التيتواجهها.

المحور الثالث: تقوية القدرات الامنية الوطنية وتعزيز دولةالقانون ، حيث اتضح إن سبب عدم الاستقرار في المنطقة مرده إلى غياب التنمية وهشاشة رقابة الاجهزة الحكومية ، فانصرفت الإستراتيجية نحو دعم الاجهزة الامنية وتقوية القدرات المؤسساتية المؤهلة لمواجهة الإرهاب والجريمة عبرالوطنية.

المحور الرابع: تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرف ،والعنف ،والراديكالية ، حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيواقتصادية التي عززت التهميش ،وتردي الانسجام ،والتوازن المجتمعي ،ومن شان العمل على هذا المحور محاربة الفقر وعوامل العنفوالتطرف.

وقد خصص الاتحاد لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا يقدر بحوالي *650* مليون إورو ؛ منها *450* خصصت للدول الثلاث التي تمثل قلب الإستراتيجية ، إما *200* مليون إورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي ، إضافة إلى *150* مليون إورو من الصندوق الاوربي للتنمية[14].

الجدول رقم *01*: منح إستراتيجية الاتحاد من إجل الساحل

الدولة / المحور	مالي			موريتانيا			النيجر			المجموع
	*(1)**	*(2)***	*(3)****	*(1)*	*(2)*	*(3)*	*(1)*	*(2)*	*(3)*	
التنمية و الحكم الراشد	*245*	*50*	*15*	*19*	*12*	*20*	*10,7*	*23,1*	*65,6*	*501,4*
الامن و دولة القانون	*04*	*08*	*28*	*10,5*	*09*	*07*	*9,2*	*18*	*05*	*129,2*
مكافحةالتطرف			*6,5*			*06*	*05*	*9,5*	*3,1*	*30,1*
المجموع	*249*	*58*	*49,5*	*29,5*	*21*	*33*	*24,9*	*50,6*	*73,7*	*660,7*

المصدر: ***Luis*** *Semon et autres*، *op.cit*، *p 29* .

*التحويلات الجارية ، ** التحويلات الاولية ، *** التحويلات المرتقبة في المستقبل المنظور.

على وقع هذا المشروع انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي منها برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الممول على المدى البعيد بـ *6,7* مليون اورو خلال الفترة بين *2012/2014* تتعزز بها القدرات المحلية والتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، كما طرحت الإستراتيجية إمكانية تاسيس كلية افتراضية للامن في الساحل تكون قادرة على توفير قوات التدخل والقمع ،وتضمن تداول المعلومات والخبرات بين كل الشركاء.

كما يسعى جهاز الاستقرار هو الاخر لتمويل برنامج نظام معلومات شرطة إفريقيا الغربية بغلاف قدره *2,2* مليون اورو ، وتتمحور المبادرة على تاسيس قاعدة تبادل معلومات بين اجهزة الشرطة في خمس دول هي : البنين ، وغانا ، ومالي ، وموريتانيا و النيجر بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الانتربول ، يضاف إلى ذلك منحة الصندوق الاوربي للتنمية بـ*41* مليون اورو في الفترة *2012/2017* لصالح مشروع السلم و الامن لدول الإيكواس بدعم و تقوية قدراتها المؤسساتية ، اما برنامج العمل لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة في نفس المجموعة فتم تدعيمه من الصندوق الاوربي للتنمية بـ*19,7* مليون اورو(*15*) .

يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع التي حاولت النظر للساحل من زاوية اوربية لوقف زحف التحديات والازمات المجتمعيةوالاقتصادية ثم المشكلات الامنية والسياسية ، حيث يبدو ان الاتحاد الاوربي لم يقتنع فعلا ان امنه رهينة بمواجهة هذه المعضلات ،ولا يكفي النظر إليها نظرة امنية فحسب.

والملاحظ على مبادرة "مشروع من اجل الساحل" رغم حداثتها – ما يجعل تقييمها صعبا – إلا انها منذ البداية اتخذت النهج الامني الذي بدا واضحا في جهود الاتحاد الاوربي إزاء من اسماهم دول القلب ،وفي هذا تشويه للساحل على حساب إقصاء وتهميش دور اطراف فاعلة في مقدمتها الجزائر ،وقد كشفت المبادرة تشويش البيت الاوربي من خلال

1/ على الرغم من محاولة المبادرة الربط بين الامن والتنمية كمدخل فعال لإدارة المعضلات في المنطقة إلا انها لم تتعد مستوى تقديم المساعدات المالية ، في الوقت الذي لا تزال فيه دول الساحل المعنية تشكو قلة هذه الاغلفة المالية ، مما يثبت ان المساعدات لا تقود إلى التنمية ،وهي إستراتيجية لطالما انتهجها الاتحاد الاوربي ،وثبت فشلها لغلبة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خططه الاستنزافية لا اكثر.

2/ سرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا في ازمة مالي الاخيرة يعبر عن ضرب للإستراتيجية ويؤكد الاعتماد الاوربي على المقاربة الامنية البحتة في إدارة الازمات خاصة إفريقيا ، كما كشف ذلك لا وحدوية القرار الاوربي ، حيث طرحت إشكالات عدم جدية الدول الاوربية واختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها ،وهو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم في مالي لاحقا.

3/ يبدو ان الاتحاد الاوربي لم يستخلص الدروس من الحروب الخاسرة في افغانستان ،والعراق ،وليبيا ، ومن خلفهفرنسا ،فعلى ذريعة مواجهة الإرهاب تعطي نفسها احقية الانفراد بالقرار في منطقة الساحل وإعلان الحرب على القاعدة والجماعات الإرهابية ،وهو ما راى فيه منتقدوه بالكولونيالية الجديدة ،ويفسرونه بحماية مصالح إستراتيجية هناك من نفط ،ويورانيوم ، وغاز.

4/ تحصيلا لما سبق باتت اوربا في قفص الاتهام ، وقد عبر **بيار لولوش** (سكرتير الدولة المكلف بالشؤون الاوربية في عهد ساركوزي) منتقدا الموقف الاوربي ، مصرحا بان فرنسا تقوم دائما بحروب بدل الاخرين ، مردفا " ليست وجهتنا ان نكون مرتزقةاوربا "[16] في المقابل وضعنا القرار الانفرادي الفرنسي امام معضلة: إن رفضت التدخل اتهمت بالتخاذل و عدم التضامن مع فرنسا و تقديم الدعم المطلوب لها ، و إن تدخلت تورطت في حرب لا تنتهي فكل حرب هي تحضير لحرب اخرى و يصبح قرارها الاستراتيجي تابعا لقرار دولة واحدة ، و هذا امر لا تقبله كثير من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي .

5/ كما مثل التدخل انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة "إفريقيا – فرنسا"(France-Afrique) التي طالما مثلت امتدادا للهيمنة

الفرنسية على إفريقيا ، وهو التوجه الذي جزم هولاند بوضع حد له في زيارة قادته إلى السنغال اكتوبر *2012* ، مردفا ان العلاقة الفرنسية-الإفريقية ستقوم على الشراكة والاستقلالية.

وفيما استفحلت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي واخلاقي للتدخل ، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقلص ادوار اطراف اخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل والصحراء في مقدمتها الجزائر ،وتهميشه في تنفيذ المخططات الغربية سواء اوربية كانت ام امريكية ،على الرغم من ان مقاربة الجزائر شاملة ومتعددة الابعاداقتصادية ،وتنموية ،وسياسية ، في إطار تحاوري يجمع كل الاطراف دون إقصاء او تهميش ، كما تبقى الجزائر ركنا اساسا في مجموعة من المؤسسات متعددة الاطراف[17].

وعليه باتت المنطقة حلبة صراع فرنسية ،واوربية ،وامريكية وهذا فيه تهديد للامن القاري ، إذ من شان الرهان على المقاربة الامنية العسكرية تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطعليها ،ومن ثم تقويض جهودها في البناء لحوار وتعاون إقليمي مثمر وفق مقاربة توافقية لا تقصي احدا.

المبحث الثالث: الو م ا وإعادة الانتشار الجيواستراتيجي في منطقة الساحل والصحراء

ادركت الو م ا ان وجودها في إفريقيا مسالة حيوية ،واثبت واقع الامر ان الاهتمام الامريكي بها لا يقل عن مستوى إدراكها لمناطق حيوية اخرى في العالم ،على الرغم من تعالي الاصوات التي تؤكد تهميش القارة بعد الحرب الباردة متروكة لحروبها الاهلية وصراعاتها الداخلية ، هذه الاخيرة فرضت في نهاية المطاف هندسة جديدة للسلم والامن في القارة تحت وطاة جملة من العوامل[18]:

1 / مثل ولادة الاتحاد الإفريقي خطوة مؤسساتية حاسمة في مقاربة إفريقيا الجديدة حول الامن والتنمية ، ثم مبادرة النيباد كتعبير عن الية واقعية لبرمجة الإصلاحات الإفريقية.

2 / نمو مكانة إفريقيا في السياسة الدولية ، إذ لم تعد رهينة التصورات التقليدية لبرامج مكافحة الفقر العالمية ، الالفية الإنمائية وخبرات التدخلالإنساني ،وباتت تؤثر على المصالح الشمولية لمجموعة الثماني حول الامن في تقرير للمجلس الامريكي للشؤون الخارجية.

3 / ولادة جيوستراتيجية لإفريقيا جعلت منها ممول مهم للبترول ، ما افرز تبعية الو م ا والصين تحديدا في امنها الطاقوي للقارة.

4 / نمو مقاربات جديدة للسلم في إفريقيا تتاسس حول مهمات جديدة نحو سلام دائم والوقاية من النزاعات بعد المسارات الفاشلة التي قادت إلى نتائج مخزية للعالم في انغولا ،ورواندا ،والصومال ،وليبيريا ، نهاية القرن الماضي.

وبمنطق دوراني لمقولة صعود ونزول القوى ،وعلى الرغم من ان الو م ا ستحافظ على هيمنها ردحا من الزمن إلا ان هذه القوة لم تعد كافية وحدها لضمان امن الامريكيين والمحافظة علىمصالحهم ، فالاولوية اصبحت الان في إمكانية محاربة الاخطار الحقيقية وانتهاز الفرص الجديدة على الوجه الامثل فقط بالتعاون مع الدول الاخرى وتنسيق السياساتوالمشاورات.

وفي إطار الإستراتيجية الامريكية للهيمنة العالمية ، اتجهت لتبني مقاربة إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في عدة مناطق على الصعيد العالمي ، إفريقيا باتجاه الساحل والصحراء والمغرب العربي بالنظر للروابط الجيوسياسية والامنية بينالفضاءين.

إذا بدا واضحا منذ *1992* انها تريد توسيع مجالات اهتمامها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا و الساحل تحديدا ، و بدات ذلك بجولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء ، و قد سبقه لذلك مرور روزفلت بغامبيا عام *1943* و زيارة غير رسمية للرئيس جيمي كارتر مرورا على ليبيريا ونيجيريا عام *1978* ، كما مر بوش الاب على الصومال عام *1992* لتفقد القوات الامريكية المرابطة هناك في إطار عملية إعادة الامل[19] ، و طابع كل هذه الزيارات غير رسمية و لم تكن لها اجندة واضحة حول القارة السمراء سياسيا و امنيا ، في إطار التوجه الامريكي غداة القرن العشرين نحو اوربا و محاصرة المد الشيوعي في العالم الذي لطالما ادى دور الفزاعة في دعم تماسك التحالف الغربي .

استهلت الو م ا مسلسل مبادراتها في الساحل و الصحراء مباشرة غداة نهاية الحرب الباردة مع طرح مبادرة "إيزنستات" بهدف تقوية الروابط التجارية مع شمال إفريقيا تحضيرا لدمجها في اقتصاد السوق ، إلا ان مطلع الالفية الثالثة تزامن مع إعلان الإستراتيجية الامنية الجديدة ، مما يعني دخول إفريقيا ضمن نطاق الامن العسكري و النفطي الامريكي بعد احداث الحادي عشر سبتمبر *2001* التي مثلت تهديدا لمكانة الو م ا كقوة دولية ، و اتجهت إدارة بوش نحو بلورة ثلاث اتجاهات لسياستها في الساحل و الصحراء ، تحمل ابعادا :امنية ، طاقوية و اقتصادية ، و العمل على دمج المغرب العربي في مشروع الشرق الاوسط الكبير[20] ، حيث هدفت إلى حشد التاييد الدولي لمكافحة الإرهاب عبر الوطني و تجفيف منابع الإجرام العالمي ، و هو ما افرز على الارض سياسة شديدة الضبابية بالنسبة لنا ، واضحة تمام الوضوح لهم تحكمها المصالح المتضاربة و التوجهات المعيارية و مع ذلك يحرك الو م ا نمطين من المصالح في المنطقة :

اولا: التوجهات المرتبطة بمكافحة الإرهاب ،وذلك إشارة إلى الاهتمام الامريكي بمحاصرة الإيديولوجيات المعادية للوجود الامريكي ،وهنا سعت لاحتواء بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر وتوجيهها نحو مقتضيات الامن الامريكي ، فالجزائر عجزت ان تتحول إلى شريك امريكي في التنسيق السياسي والامني في المنطقة مكتفية باداء دور التابع والمنفذ لااكثر.

ثانيا: المصالح المرتبطة بالنفوذ الامريكي من المغرب الإفريقي إلى الساحل ، غرب وشرق إفريقياوالبحر الاحمر عبر تعزيز وجودها العسكري وتنمية دور قوى إقليمية تؤدي دور الحليف الموثوق للولايات المتحدة مثل:تونس ،والمغرب ، وإثيوبيا ، ... وهي استراتيجيات تبدو ذات جدوى في تقليل التكاليف الواجب دفعها عسكريا وإنسانيا على خلفية نكسة الصومال ،ورواندا ،وانغولا ، ومناطق اخربعالميا.

اما اوباما فقد استهل عهدته الرئاسية الاولى بزيارة ثانية لإفريقيا بعد تلك التي قادته إلى مصر مطلع جويلية *2009* ، وكانت الوجهة غانا غرب إفريقيا ، دعا فيها إلى تفعيل الغرب لشراكة مع القارة تقوم على المسؤولية المشتركة لإحداث التغيير المطلوب فيها ، مشيرا إلى ان مشاكل مثل ما وصفها بالمذابح في دارفور والإرهاب في الصومال تتطلب "ردا عالميا".

وبالنظر للحساسية الجيوامنية للساحل الإفريقي التي جعلت منه مستنقعا لكل الازمات وجدت امريكا نفسها مدفوعة لإيجاد موطئ قدم في ظل تزايد الاهتمام والاستقطاب الدولي للمنطقة على وقع المحركات التالية:

1 / تزايد التحرك العربي في المنطقة ، فليبيا قبل السقوط ما انفكت تتدخل في جام الشؤون ،وها هي الجزائر تتحرك مدفوعة بحلم الزعامة من خلال رعاية جهود تسوية الصراعات وتبني برامج شراكة للتنمية وترشيد الحكم ،وهو ما بات امرا مقلقا لامريكا وحلفائها.

2 / تنامي مصالح الاتحاد الاوربي وفرنسا وقوى دولية اخرى كالصين ،وروسيا ،والهند ،وإيران في المنطقة على وقع الاكتشافات المذهلة من البترول ،والغاز وموارد اخرى باتت تجلب اهتمام الفواعل الدولية الاساس في ظل ضعف النظم الحاكمة وتاكل شرعيتها الدستورية والوطنية ،ومن ثمة تامين الوصول إلى مصادر الطاقة في ظل ارتفاع الاصوات من الداخل الامريكي على تقليل الاعتماد على النفط العربي وتنويع مصادره.

3 / احتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة بعد ان استثمرت في الرغبة الإفريقية للتخلص من ترسانة الشروط السياسية والاقتصادية التي تفرضها اوربا والولايات المتحدة في تعاملاتها ، حيث بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات استغلال النفط ومشروعات البنية الاساس في الساحل والقارة السمراء.

4 / طغيان العوامل والمبررات الامنية على التوجه الامريكي نحو الساحل والصحراء ، إذ لم تنجح في النظر للإقليم إلا من زاوية جيوامنية وما تنطوي عليه من تهديد للامن والمصالح الامريكية المنتشرة عالميا.

وامام عدم إمكانية ان يكون للو م ا الحضور الاستخباراتي المناسب في كل بلد ينسج فيه الإرهابيين

مخططاتهم ، فهي تعتمد بشدة على قدرات الدول الاخرى التي تدعم اليقظة الامريكية[21].

وتبرز الاستراتيجية الامنية الامريكية في الساحل عبر اليات ثلاث هي:

اولا: مبادرة بان ساحل (Initiative Pan-sahel-IPS-) تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ امن للإرهاب العالمي ، عرف البرنامج طريقه للتنفيذ عام *2002* مباشرة غداة التفجير الإرهابي الذي استهدف معاقل الامن القومي ، بميزانية قدرت بنحو *08* مليون دولار موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي تشاد ،ومالي ،وموريتانيا ،والنيجر بمعدل*150* شخص عن كل دولة ، اي بالقدر الذي يفي باحتياجات قيادة حملة لمكافحة الإرهاب[22].

حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها غداة نهاية الحرب الباردة متورطة عالميا في حالات فشل سياسي واقتصادي ذريع بعد الذي ادى لعسكرة تلك المناطق وولادة الفكر المتطرف المناوئ للوجود الامريكي ، كما ادى تواتر الفشل إلى نمو خلايا الإرهاب والجريمة النائمةعالميا ، حيث يستغل الإرهابيون ظروف الفشل للتخطيط ،والتنظيم ،والتدريب ،والتحضير للعمليات ، هذا واشارت سكرتير الدولة **كوندوليزا رايس** (Condoleezza Rice) إلى ان الدولة الهشة خادمة وميسرة لحركة المجرمين والإرهابيين[23].

ثانيا : اما الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب (Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme –TSCTP-**)** ، فخرجت إلى النور ثلاث سنوات بعد تبني مبادرة بان ساحل و طرحت كبديل عنها عام *2005* ، علاوة على الدول التي تعاملت معها المبادرة السابقة امتدت الشراكة إلى دول : الجزائر ، والمغرب ، وتونس ، وبوركينافاسو ، ونيجيريا ، و السنغال[24] ، و هي مبادرة اكثر طموحا من سابقتها بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل ، والمغرب العربي و غرب إفريقيا كإيحاء لعمق مطلب الامن في المنطقة ، ثم تعدد لافاقها من خلال العمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية و تجفيف منابع الإمداد و التوظيف للمنخرطين الجدد استثمارا في التعاطف الشعبي للسكان المحليين خاصة في دول مالي ، والنيجر ، و موريتانيا .

ثم دعم جهود التعاون البيني بين ضفتي الساحل الشمالية والجنوبية مع شراكة امريكيا التي بإمكانها دعم جهود البناء المؤسساتي الوطني وجعله في مستوى تحدي مخاطر الإرهاب والتطرف ، والتي انطلقت فعلا في عمليات المبادرات والمناورات المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك تشير الشراكة عبر الصحراء على كونها مقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل سياسية كذلك ،واقتصادية ،وثقافية بشكل يستجيب للتحديات التماثلية واللاتماثلية التي تواجهها الدول العاجزة هناك ، غير انها لم تنفك تاخذ الصبغة العسكرية على حساب اعباء الشراكة والتعاون التي شكلت الغاية الاساسية التي نشات من اجلها وذلك بـ:

1 / حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة ارباع مقدرات البرنامج ككل في سنوات *2006* ،*2007*و*2008* ، بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للامن المحلي والعالمي.

2 / دعم مقدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدراتها من الثروة الوطنية بما يضمن استمرارية تزود الشركات الامريكية والاوربية بالطاقة ، إذا انتبه إلى ان سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة.

وقد دفعت هذه الانتقادات بالو م ا إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بالاقسام والاجهزة الاخرى ، خاصة مع مطلع العام *2012* ، بما لم ينجح في تخفيف وطاة الاتجاه نحو عسكرة المنطقة التي تحولت إلى حلبة صراع لفرض الوجود العسكري الاوربي ،والامريكي ونحوهما ،وقد قاد هذا التنافس الو م ا إلى إنشاء القيادة العسكرية الامريكية في إفريقيا.

ثالثا : القيادة العسكرية الامريكية في إفريقيا(Le Commandement des Forces Américaines en Afriques-AFRICOM-) تعبيرا عن التواجد العسكري الامريكي في إفريقيا منذ اكتوبر *2007* ، مقرها مدينة شتوتغارت الالمانية ، و في الوقت الذي تغازل فيه امريكا الدول الإفريقية لاستضافتها ، ترفض الجزائر و تحشد موجة الرفض في القارة السمراء لاستيعاب هذا الوجود العسكري المكثف في المنطقة ، حيث تسعى للتذكير دوما بانها متواجدة عسكريا في جيبوتي ، وإثيوبيا ، وكينيا ، كما توظف اطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الانظمة الديكتاتورية التي ما انفكت تعبر عن ولائها الامريكي مقابل ما تستفيد منه من امتيازات سياسية وعسكرية و مساعدات اقتصادية و تجارية ، خاصة بعد احداث *11/9* وازدياد تدفق حلفاء امريكا على الصعيد العالمي .

وتتاسس الافريكوم على مدخلين[25]:

اولا: يتجه المدخل الاول نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات ،والتدريب ،وتقاسم المعطياتوالمعلومات ، والدعم اللوجستيكي ، ففي شهر جانفي *2012* نزل فريق امريكي متخصص بعتار (*Atar*) الموريتانية لتكوين وتدريب عسكري.

ثانيا: بينما ينصرف الثاني لفرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الامريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض اعضاء حلف الناتو ، خاصة فرنسا ،وإسبانيا ، واصطلح على هذه العملية اسم (Flintlocks) وهي تعمل بمنطق دوراني ، بدات بالساحل ثم السنغال ثم مالي ونحو ذلك.

وفي الاخير نخلص إلى ان التوجه الامريكي في الساحل وإفريقيا اصبح رهين مقاربتين:

الاولى: تتعلق بمكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك ،وهو ما تسبب في إهدار القدرات المالية للدول المعنية منها الجزائر في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه.

اما **الثانية:** فتعكس رؤية استباقية إزاء قوى اخرى منافسة دوليا للاستفادة من ثروات المنطقة ،ويبرز هذا في زيادة واردات امريكا من النفط الإفريقي ، إذ يتوقع ان تفوق في المجموع نسبة *25*% بحلول عام *2015* بعد ان كانت بحدود *15*% منذ خمسة سنوات.

ونشير إلى ان ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس تكامل ادوار فقط في سبيل إعادة الانتشار الذي تخطط له فرنسا واوربا والاجتياح الامريكي ، والدليل في ذلك ان توجه الكل او البعض على الاقل لم يتغير في مضمونه وهدفه ، إنما شملت إعادة الصياغة ، الطريقة والاسلوب فقط.

المبحث الرابع: تصاعد الاختراق الصيني للساحل وإفريقيا

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الاخذ في الانتشار عالميا ، تتجه انظار بكين إلى القارة الإفريقية و هو ليس بالامر الجديد ، ففي ستينات و سبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية و محاصرة الإمبريالية الغربية ، و في اعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار و الطاقة ، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الاخيرة على انها ذات اهمية اقتصادية و إستراتيجية كبيرة .

اولا: حقبة المصالح الإيديولوجية

وجدت هذه العلاقات مرجعيتها بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم عام *1949* وإنشاء جمهورية الصين الشعبية ،التي بدات تحركاتها منذ الخمسينات في القارة إزاء موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية ، و دعم التحرر وهو ما اكد عليه ماوفي افتتاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي عام *1956* ، والح على التزام الصين بدعم نشيط للاستقلال الوطني والحركات التحررية بالسلاح ، والمال ، والغذاء ، والتكوين العسكري وإقامة مراكز للتدريب ، وكانت تلك الركيزة الاساس للعلاقات البينية ، كما قدمت الصين نفسها لإفريقيا على انها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة ؛ حيث كانت مصدر إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل "جبهة موحدة" للشعوب الإفريقية ، الاسيوية ، و الامريكية لمكافحة

الإمبريالية و بدات اولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام *1956* ، لتشمل فيما بعد اربع دول مستقلة حديثا هي : الجزائر ، والمغرب ، والسودان وغينيا[26] .

وفي إطار سعي الصين للاعتراف بها داخل النظام الدولي اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع اربعة واربعين دولة إفريقية مبنية على مبادئ التعايش السلمي المحددة من طرف الصين ،والتي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها من منطلق مفهوم المصالح المشتركة التبادلية في إطار من التعايش والقبول الذي لا يقصي احدا.

و بذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة اجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي و غريمه الراسمالي ، و افرزت المساعي الصينية حظوتها بعلاقات رسمية مع *19* دولة إفريقية مقابل *41* مستقلة مع نهاية الستينات ، و قد كان لهذا المحدد دوره في جعل إفريقيا مسرحا لبعض اشكال الصراع السياسي بين بكين و تايبيه ، و إذا تحقق للصين دخول مجلس الامن ضمن المقاعد الخمس الدائمة (*1971*) ، فلم يكن ذلك إلا بفضل الاصدقاء الافارقة ممن مثلوا *26* صوتا من بين *76* في الجمعية العامة الاممية ، و في مقابل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قدمته للصين تم مكافاتها بمساعدات اقتصادية شملت عدة دول في غرب و وسط إفريقيا ، و هو الامر الذي دفع بعض الاصدقاء إلى التخلي عن تايبيه لصالح بكين خاصة مع بداية تسعينات القرن الماضي مثل اللوزوتو (*1994*) ، والنيجر (*1996*) ، وإفريقيا الوسطى و غينيا وبيساو (*1998*) ، و حاليا بقيت فقط خمس دول على علاقات بتايوان هي : بوركينافاسو ، وغامبيا ، وملاوي سوازيلاند ، و ساوتومي ، و برانسيب[27].

بهذه العزلة التي فرضتها الصين على تايوان توجت اولى انتصاراتها السياسية إيذانا بميلاد عهد جديد من المصالح الإستراتيجية والحاجة الاقتصادية لإفريقيا خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

ثانيا: حقبة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا ، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الاولوية للتجارة والاستثمارات.

طيلة العقدين الماضيين ومع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها ، فكان لا مفر من توجيه الانظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة.

في العام *2004* باتت الصين اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو م ا ،ومن المتوقع ان يزداد استهلاكها للنفط والغاز من *33*% حاليا إلى *60*% بحلول عام *2020* امام قصور الإنتاج الاسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية[28] ،وتشير التقديرات إلى ان *25*% من واردات الصين الإجمالية تاتي حاليا من إفريقيا ، مما حدا بها ان تضع في اعلى سلم اولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

1/ الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم ومساندة الديكتاتوريات القمعية في الحظوة بالشرعية والقبول المطلوبين ،وقد سعت الصين لمكافاة اصدقائها الافارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصاديةوالعسكرية.

2/ تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد ،وهو النموذج الذي يصلح ان يحاكيه الافارقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم ،وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين.

3/ تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة إلى بناء علاقات استراتيجية ، إذ تمكنت من ان تصبح الشريك التجاري الاول لعدد واسع من دولها ، و سجل التبادل التجاري قفزة نوعية وصلت إلى *107* مليار دولار عام *2009* ، بما يمثل عشرة اضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني

سنوات[29] ، رغم انها لم تمثل مع بداية الالفية سوى 2,5% من حجم التجارة الخارجية الصينية ، لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الو م ا و فرنسا ، اما منطقة الساحل و غرب إفريقيا فتحولت إلى اهم شريك للصين في التزود بالبترول و القطن .

بالنسبة للقطن مثل مصدرا استراتيجيا لصناعة النسيج الصينية ، اما البترول فتمول المنطقة بالحصة الهامشية نوعا ما ، مقابل حظوة السودان بحصة الاسد ساحليا بنسبة 7% من واردات الصين الإجمالية من النفط ، و تعد الشركة الوطنية الصينية للبترول اكبر مسهم في شركة النيل الكبرى التي تسيطر على حقول النفط في السودان ، و ان الصين ما فتئت تخط فصلا جديدا من الصراع على القارة السمراء ، الامر الذي سيفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية ، بما يقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة امتداد الصين ، و تمكنت في ظرف سنوات من ان تصبح الشريك التجاري الاول لعدد واسع من الدول الإفريقية ، كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتامين تمويلها بالطاقة من جهة ، ومن جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية ، و قد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال (la china national petroleum corporation , la Chinese national off-shore oil company et Sinopec)من تاكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا ، وتشاد ومالي ، و اصبحت ترى فيها خزانا للموارد الاولية المهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط ، بالإضافة إلى عدها سوقا استهلاكية واسعة للتسويق العالمي ؛ فإفريقيا الغربية وحدها تمثل ثلث سكان القارة ب300 مليون نسمة (2006) ، لذا اصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات كاسلوب للتعاون ، و هو ما تبين مع منتدى التعاون الصيني- الإفريقي منتصف عام 2000 ، و هي الية للتشاور الثنائي تهدف لتعميق العلاقات ، وتشجيع التعاون المشترك ، و السعي إلى توطين التنمية المشتركة. وقد مثل المنتدى خارطة طريق لمئات اتفاقات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية (تعاون تقني ،ومشاريع دعم ،ومنح مالية).

ومع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط: تشاد(2000) ،وموريتانيا (2006) ،ومالي (2008) ادى إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات من 100000 إلى 900000 في الفترة الممتدة بين 1998-2005 ،وبذلك اصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبترول بـ06 مليون برميل يوميا بعد الو م ا بـ20 مليون برميل ،وقبل اليابان بـ05 مليون برميل ،ليتضاعف حجم الطلب الصيني بحلول العام 2013 إلى حوالي 13 مليون برميل ، يكون 80% منها مستوردا[30].

ومن ثمة وجدت الصين في الساحل وغرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وإبقائها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية ،وهو ما بات يربك الغرب الذي امطرها بحزمة من الانتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية ،وتزكية انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية ،والسماح بحظوتها بقروض ومساعدات.

و يبدو ان إفريقيا تجد ضالتها في استيعاب دروسها من التاريخ وتحويل انظارها من الحلفاء الغربيين التقليديين إلى البحث عن شراكات وافاق اكثر رحابة ، و يبدو انه بات يوجد ما يبرر "مقاربة انظر إلى الشرق" على المستوى الإفريقي ، و يبدو ان الطرفين نجحا في التاسيس لارضية فعالة للتفاهم و التعاون الإستراتيجي الاقتصادي ، والتجاري ، والطاقوي ، و العسكري ، هذا الاخير جعل من الديكتاتوريات الإفريقية زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني ، و مع ان اكبر المحافل الدولية تقصي دور الصين و غيرها من القوى النامية عالميا ، إلا ان نفوذها يتجه ليتوسع عالميا عبر البوابة الإفريقية.

خاتمة

و عليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متانية لتداعيات سياسة التنافس الدولي ، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى و تحت رحمة الياتها الاستنزافية ، و إذ تقتضي الضرورة جعل الامن الساحلي ضمن متطلبات الامن

الإفريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة ، إلا إن المؤسف إن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب اي دور عربي ، على الرغم من إن القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الامن القومي العربي ، نظرا للروابط التاريخية ، والثقافية ، و العلاقات الاقتصادية بما يحتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سياداتها على حساب المصالح الإستراتيجية

الهوامش

1. امحندبرقوق ،الساحلالإفريقيبينالتهديداتالداخليةوالحساباتالخارجية ،العالمالاستراتيجي ،العدد01 ،الاحد06جانفي2008 ،ص12.

2. FrédericDeycard, Unerégionàl'importanceinternationalecroissante, QuestionsInternationales, N °58, Novembre / Décembre2012, *Paris* , p08.

3. MehdiTaj, SécuritéetstabilitédansleSahelafricain *:* situationprésenteetprospective, rechercheacadémique, Collègededéfensedel'OTAN, Rome,p07.

4. AndréBourgeot, Saharadetouslesenjeux, Hérodote, N °142, ladécouverte, 3emetrimestre2011, p14.

5. Ibid., p45.

6. MehdiTaje, op.cit, p08.

7. مهديتاج ،المستقبلالجيوسياسيللمغربالعربيوالساحلالإفريقي.مستخرجمنالصفحةالإلكترونيةالتاليةبتاريخ15جانفي2012: http://www.aljazeera.net/portal/templates/posting/pocketpcdetail-ledpage.aspx?print

8. نفسالمرجع.

9. عبدالنوربنعنتر ،التدخلفيمالي:نظرةمنالداخلالفرنسيالرسميوالشعبي.مستخرجمنالصفحةالإلكترونيةالتالية ، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.htm:2013بتاريخ27ديسمبر

10. TobiasKoepf, M.A, FranceandEUmilitarycrisismanagementinsub-SaharanAfrica, nomorehiddenagenda. papertobepresentedat *:* theEuropeanunionininternationalaffairs2010 , Agarnetconference , Brussels , 22/24April2010 , pp03/04 .

11. Ibid., p09.

12. WilliamAssanvo, Réflexionsurlastratégieeuropéennepourlasécuritéetledéveloppementdansle Sahel *(10/062013).* In*: www.ovida-afrido.org/fr/.../StratégieUE_Sahel_5_Octobre11.pdf*

13. Ibid.

14. شمسةبوشنافة ،إستراتيجيةالاتحادالاوربيللامنوالتنميةفيمنطقةالساحل "إستراتيجيةمناجلالساحل " الرهاناتوالقيود.مستخرجمنالصفحةالإلكترونيةالتالية ، بتاريخ27ديسمبر2013: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=223:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

15. LuisSimonetautres,Unestratégiecohérentedel'UEpourlesahel, pp29/30. In*:*

16. عبدالنوربنعنتر ،مرجعسابق.

17. انواربوخرص ، الجزائروالصراعفيمالي. اوراقكارنيغي ، واشنطن ، اكتوبر2012 ، صص15/25.

18. StephanKlingebiel, Africa'snewpeaceandsecurityarchitecture*:* convergingtherolesofexternalactorsandAfricaninterests. AfricanSecurityRevieu, , South Africa,14 *(02),* 2005, p36.

19. كوثرعباسعبدالربيعي ،السياسةالامريكيةتجاهالقارةالإفريقية:الابعادوالدلالات.مجلةالمرصدالدولي ، جامعةبغداد ،العدد15 ،كانونالاول2010 ،ص05.

20. BérangèreRouppert, Lesétatssahélienetleurspartenairesextrarégionaux *;* lecasdel'unioneuropéenneenparticulier. Noted'analyseduGRIP, Bruxelles, 6décembre2012,.

21. سلسلةترجماتالزيتونة ،التعاونالاستراتيجي:كيفيمكنللومالانتزدهرمعتصاعدالقوىالاخرى (34) ، مركزالزيتونةللدراساتوالاستشراف: الجمهوريةالتونسية ،فبراير2009 ،ص03.

22. AntoninTisseron, Quelsenseignementsdel'approcheaméricaineausahel *?* *(10/062013)* In *:www.gabrielperi.fr/IMG/pdf/tisseron-sahel.pdf*

23. AnnaSimons, DavidTucker, Themisleadingproblemoffailedstates*:* asocio-geographyofterrorisminthepost9/11era. ThirdWorldQuarterly, England, Vol28, N °02, 2007, p387.

24. AntoninTisseron, op.cit.

25. Idem.

26. SousladirectiondeLaurentBossard, L'AfriqueetlachineAtlasdel'intégrationrégionaleenAfriquedel'ouest, (ParisetAbuja *:* CEDEAO-CSAO/OCDE, décembre2006) p01.

27. Ibid., pp2/3.

28. بيتربروكسوجيهايشين ،النفوذالصينيفيافريقياتهديدكبيرلمصالحواشنطن.مستخرجمنالصفحةالإلكترونيةالتاليةبتاريخ17ماي2011: http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=897

29. عمركوش ،إفريقيا:صراعدوليومسرحلتنافسقوىإقليميةصاعدة.مستخرجمنالصفحةالإلكترونيةالتاليةبتاريخ30جوان2011:
http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html

30. Ibid., p10.